الباب الثالث

دور الشيخ الظواهري
في إصلاح التعليم الأزهري

(١)

كانت للشيخ الظواهرى اليد الطولى فى الإصلاح التعليمى الذى أتمته مصر فى مؤسسة الأزهر فى الثلاثينيات، وهو الإصلاح الذى لا يزال جوهره قائمًا حتى يومنا هذا مع بعض الإضافات أو التعديلات اليسيرة التى أدخلت عليه دون أن تنقضه أو تنتقص منه.

ولا يزال كاتب هذه السطور يعد هذا الإنجاز الذى حققه الشيخ الظواهرى بمثابة أفضل إنجاز تعليمى وتربوى (وليس أزهريًا فحسب) فى مصر فى القرن العشرين.

ومن حسن التوفيق أن الشيخ الظواهرى قد استعان على وضع القانون الجديد بأفضل العناصر الموجودة على الساحة التعليمية دون أن يندفع إلى عصبية أو عنصرية، ومن دون أن يتوسع فى اللجان ويضم عليها البعيدين عن هذا المجال، وقد شكل لهذا لجنة برئاسته، وكان من أعضائها البارزين الشيخ عبد المجيد سليم مفتى الديار المصرية، والشيخ عبد اللطيف الفحام وكيل الأزهر، وعبد الفتاح صبرى باشا وكيل وزارة المعارف، ومحمد خالد حسنين بك كبير مفتشى العلوم الحديثة بالأزهر.

وهو يتحدث عما وصلوا إليه من تشريع حديثًا هادئًا متواضعًا يخلو من النزعة الدعائية، ومن النزعة الذاتية، وهو حديث مخلص موجز دقيق:

«... وبعد عمل متواصل تمكنا من الانتهاء من وضع قانون الإصلاح الجديد فى الأزهر، وهو يقع فى ١٠١ مادة، وبمقتضاه قد أنشأت فى الجامع الأزهر ثلاث

كليات، **إحداها:** تسمى كلية اللغة العربية، ويقوم متخرجوها بتعليم اللغة العربية فى الأزهر والمعاهد الدينية الأخرى، وكذلك فى مدارس الحكومة والمدارس الأهلية. **والثانية:** تدعى كلية الشريعة، ويقوم متخرجوها بتولى مناصب الإفتاء والقضاء الشرعى والمحاماة الشرعية ووظائف المأذونية. **والثالثة:** كلية أصول الدين ويقوم متخرجوها بتدريس علوم الدين فى الجامع الأزهر والمعاهد الدينية الأخرى، وبتولى وظائف الوعظ والإرشاد».

«وقد سميت الشهادة التى تعطى فى نهاية الدراسة العادية لهذه الكليات باسم «الشهادة العالية».

(٢)

ويتحدث الظواهرى فى هدوء شديد عن دوره فى تنظيم الدراسات العليا فى الأزهر تنظيمًا عبقريًا:

«وقد أنشأت مع هذه الكليات الثلاث أقسامًا للتخصص على نوعين:

أحدهما: يسمى تخصص المهنة، وهو الذى يزيد فى أهلية الطلاب لتولى المهن المشار إليها، ويعطى للمتخرج منه لقب عالم. **والآخر:** يسمى تخصص المادة ويعطى للمتخرج منه لقب «أستاذ»، وهو الذى يؤهل الطالب للتدريس فى الكليات، وكذلك التقدم مع شروط أخرى لهيئة كبار العلماء».

«وقد قصدت من إنشاء هذه الكليات وهذه الأقسام للتخصص أن أوجه التعليم بالأزهر وجهة جديدة تتمشى مع العصر الحالى ولا تبتعد عن طريقة السلف الصالح، ولأعد المتخرجين من الجامع الأزهر ليكونوا رجالا نافعين حقًا، ولا يكونوا عالة على المجتمع كما كانوا من قبل، ولذلك فقد أدخلت فى مناهج العلوم التى تدرس فى هذه الكليات الجديدة كثيرًا من العلوم الكونية والعمرانية، وكذلك اللغات الأجنبية مما لم يكن يدرس فى الأزهر قبل ذلك».

«ولكى لا أبتعد بالأزهر كثيراً عن طريقة السلف الصالح أنشأت بجوار هذه الكليات قسمًا آخر أطلقت عليه اسم «القسم العام»، وهو فى مجموعه يشابه الأزهر القديم، فيجوز لأى شخص وبدون أى شرط أن يحضر دروسه ليتعلم من جديد أو ليتفقه أو ليتزود فى علوم الدين».

. . . . . .

(٣)

وعلى الصعيد الثقافى نجح الظواهرى فى مشروعين كبيرين هما إنشاء المجلة الأزهرية والمطبعة، وقد كان الظواهرى مؤمنًا بضرورة وجود مجلة ثقافية للأزهر ولهذا عمل من أجل تحقيق هذا الهدف وهو يقول:

«. . . فقد أمرت بإنشائها بالرغم من معارضة وزارة المالية، فقد رأيت أنها ضرورية للأزهر خصوصًا أنى كنت قد انتويت إصدار مجلة تنطق بلسان الأزهر وتنشر الدعوة للإسلام».

. . . . . .

«وقد أنشأت هذه المجلة فعلاً وسميتها مجلة «نور الإسلام»، وكان للمطبعة أثر ظاهر فى نجاحها وانتشارها، وعند إنشاء مجلة «نور الإسلام» أوصانى توفيق نسيم باشا بتعيين صديقه عبد العزيز بك محمد مديراً لها وأثنى عليه كثيراً، فعينته ولكن للأسف وجدته بعد ذلك غير كفء لها فأبعدته وعينت الأستاذ فريد وجدى بدله، فتألم توفيق نسيم باشا من ذلك منى كثيراً وكان هذا من ضمن أسباب مخاصمته لى فيما بعد. ومما يذكر عن مجلة «نور الإسلام» هذه أن فضيلة الشيخ المراغى الذى حل مكانى فى مشيخة الأزهر بعد استقالتى غيّر اسمها إلى «مجلة الأزهر».

(٤)

وهو يشير بسرعة إلى حرصه على إنشاء مبانى الجامعة الأزهرية المعاهد رغم اعتراض وزارة المالية، وهو يتحدث عن إيمانه بأهمية المبانى لأداء وظيفة الجامعة، وهو ما دفعه إلى العناية القصوى بإنشاء المبانى المناسبة :

« . . . وكنت قد وضعت مشروع أبنية فخمة للجامعة الأزهرية الجديدة بحيث يكون لكل كلية مبنى خاص، وكذلك للأقسام الابتدائية والثانوية والقسم العام والمكتبة والمستشفى والإدارة ومساكن الطلبة، وأردت أن يكون كل ذلك بجوار الجامع الأزهر القديم لأحفظ لهذه الجامعة الجديدة صلتها التاريخية بهذا الجامع. وقد سر جلالة الملك فؤاد من الفكرة وأمر بنزع ملكية الأراضى اللازمة لذلك، وكانت وزارة الأشغال قد قررت تقسيم البناء على عدة سنين (أى أن يتم إنجاز المبانى على التوالى سنة بعد سنة بسبب الميزانية) لفداحة (أى لضخامة على حد تعبيرنا المعاصر) المبلغ المطلوب للتشييد، فطلبت منها البدء ببناء مبنى الإدارة لنستغنى به عن المنزل المؤجر لها، وكذلك ببناء مساكن الطلبة وهى ثلاث عمائر فخمة، لأنى كنت حريصًا على أن تهيأ للطلبة أحوال معيشية صحية محترمة كالتى هيأتها لهم بمعهد أسيوط «يقصد جهده السابق فى بناء مساكن للطلاب وهو شيخ للمعهد الدينى بأسيوط».

. . . . . .

«وكان لا بد من انتقاء أمكنة مؤقتة للكليات لحين تمام الأبنية التى وضعت مشروعها، فاخترت مدرسة الخازندارة بشبرا وخصصتها لكلية أصول الدين، وساعدتنا فى ذلك المحكمة الشرعية، ثم ساعدتنا وزارة المعارف فتنازلت لنا عن بناء مدرسة القضاء الشرعى بالبرمونى فخصصته لكليتى اللغة العربية والشريعة، ولقد تم ذلك كله بسرعة مما دل على أن الجميع كانوا يريدون الخير للأزهريين».

(٥)

وفى هذا الصدد يتحدث الشيخ الظواهرى آسفًا عن روح التغيير المصرية المعتادة التى امتدت إلى استغلال المبانى فى غير ما أنشئت له، فيقول فى اختصار:

«وقد تم بناء هذه المؤسسات فعلاً فى عهدى، ولكنى استقلت قبل تسلمها فتسلمها الشيخ المراغى، وهى قائمة الآن بجوار الأزهر، ولكنى لاحظت أن بقية الأبنية لم ينشأ منها شىء آخر حتى الآن، بل إن فضيلة الشيخ المراغى قد استعمل أبنية مساكن الطلبة هذه للتدريس للقسمين الابتدائى والثانوى ولم يخصصها لسكن الطلبة كما قصدت أنا عند بنائها».

. . . . . .

(٦)

ويتحدث الشيخ الظواهرى عن مظاهر النجاح المادى التى أبرزت وطورت نجاح مشروعه فى تطوير الأزهر وإنشاء جامعته على نحو بارز، فيقول:

«وفى أوائل سنة ١٩٣١ الدراسية كان كل شىء معدّا لبدء الدراسة فى الجامعة الأزهرية الجديدة، فبدأت باسم الله الرحمن الرحيم تسير فى خطى واسعة نحو الاستقرار الجامعى، وأقبل الطلبة على مدرجاتهم يستمعون للمحاضرات منشرحى الصدر، ممتلئين بالآمال».

«وكان موضوع الكتب شاغلاً لى، فقد اخترت كتبًا خاصة للتدريس، وخشيت أن لا تكون موجودة بالسوق، ولكن أمكننى بعد مجهود إيجاد عدد كاف منها».

«وأما الأساتذة، فقد أخذت من الأزهريين العدد المطلوب منهم للتدريس فى الكليات، وأخذت الباقين من أساتذة الجامعة المصرية ليكون للتعليم الأزهرى اتجاهه الجديد».

«وبعد أن ارتوت نفوس الطلبة بماء النظام الجديد وفرح به الأزهريون جميعًا، رغب الملك فؤاد أن يزور دور الكليات ويفتتحها رسميّا إظهاراً لسروره، وقد خصص لكل كلية يومًا خاصّا للافتتاح، فشرف جلالته فى أيام متتابعة لهذا الغرض فكانت أيامًا تاريخية فى حياة الأزهر».

(٧)

ونعود لنكرر الحديث على أن الظواهرى ظل مؤمنًا بما يمكن لنا أن نسميه بلغة عصرنا: «مبدأ احتكار السيطرة التعليمية»، شأنه فى ذلك شأن كل الأزهريين وكل المنتمين إلى مؤسسات تعليمية كاملة البنيان.

ولذلك نراه يعبر عن رأيه الواضح فى أهمية إلغاء الازدواج القائم بوجود مدرسة للقضاء الشرعى ومدرسة لدار العلوم.

وهو يعبر عن سعادته بالنجاح الذى حققه فى إلغاء مدرسة القضاء الشرعى نهائيّا، وإلغاء تجهيزية دار العلوم، وإن كان يتمنى بالطبع أن يلغى وجود دار العلوم، وهو يقول:

«. . . وقد نجحت بعد مجهود كبير مع الحكومة فى إلغاء مدرسة تجهيزية دار العلوم التابعة لوزارة المعارف تدريجيّا تمهيداً لإلغاء مدرسة دار العلوم اكتفاء بكلية اللغة العربية التى أنشأتها بالأزهر، وقد ساعدنى فى ذلك محمد حلمى عيسى باشا وزير المعارف وقتئذ، وبذلك اكتسبت حقّا جديداً للأزهريين هو تعيينهم فى وظائف تدريس اللغة العربية فى المدارس الحكومية والمدارس الأهلية، ويسرنى أن أقول لك إن معظم هؤلاء الآن من علماء الأزهر كما أردت لهم».

«وكذلك نجحت فى إلغاء مدرسة القضاء الشرعى اكتفاء بكلية الشريعة التى أنشأتها بالجامعة الأزهرية، وعززت هذه الكلية بطائفة من العلوم الضرورية

وبذلك أصبح القضاة الشرعيون وموظفو المحاكم الشرعية وكذلك المحامون الشرعيون والمأذونون الشرعيون لا يعينون إلا من علماء الأزهر».

(٨)

ونأتى إلى موقف الشيخ الظواهرى من فكرة إتاحة التعليم الجامعى وانتشاره وتوسيع نطاقه، ونحن نجده واضحًا كل الوضوح فى التعبير عن فكره «الانكماشى» فى هذه الجزئية، حيث كان يرى قصر هذا التعليم على عدد محدود من الذين أتموا الثقافة الأزهرية بحصولهم على شهادتها الثانوية، وهو يصرح بكل وضوح بأنه كان يشجع نشر التعليم الابتدائى والثانوى الأزهرى، لكنه كان يدرك أهمية ما يسميه ضرورة تقنين (أى تحديد أعداء) التعليم الجامعى، وكانت وجهة نظره أن هذا التعليم حرفى وفنى وأنه ليس من المصلحة الوطنية التوسع فيه حتى لا تنشأ بطالة بين العلماء، وما يتبع البطالة من تحقير شأن العلماء غير العاملين أو ابتذالهم على حد تعبيره، وهو يفيض فى شرح وجهة نظره هذه على نحو واضح ويقول:

«وقد شجعت الدخول فى الأقسام الابتدائية بالأزهر والمعاهد، وكذلك فى الأقسام الثانوية لكى يساهم الأزهر مع وزارة المعارف فى التعليم والتثقيف العام. وبديهى أن جميع طلبة هذه الأقسام الابتدائية والثانوية وهم نحو العشرة آلاف، لا يمكن أن يدخلوا الكليات الأزهرية فإن شأنهم فى ذلك شأن طلبة مدارس وزارة المعارف والمدارس الأهلية الذين ينجحون فى امتحان الثقافة العامة، فإن جميعهم لا يدخلون كليات الجامعة، وإنما المقصود من إيصالهم لنهاية هذا التعليم الثانوى هو التثقيف والتنوير العام لا غير».

وهو يقول أيضًا:

« . . . أرى أن التعليم الجامعى وتعليم الكليات بالأزهر، وهو تعليم فنى وحرفى وليس بالتعليم الثقافى، لا يمكن بل وليس من المصلحة الوطنية أو القومية أن يتسع لهذا العدد الهائل من الطلاب، وإلا كسدت بضاعتهم وأصبحوا بعد تخرجهم عاطلين مبتذلين، فالحرف والمهن والوظائف التى تحتاج لمؤهلات علمية عالية لا يمكن أن تتسع (لكل) هذا العدد من طلاب الأقسام الثانوية».

« . . . أرى أن الواجب أن يكون عدد الذين يختارون من هؤلاء الطلاب لدخول كليات التعليم العالى لا يزيد عن العدد المطلوب فعلاً للمهن أو الحرف أو الوظائف التى تتطلب هذا التعليم العالى حتى لا تضيع مجهودات وأعمار الطلبة المتخرجين والزائدين عن الحاجة سدى فى آخر الأمر عندما لا يجدون عملاً أو وظيفة تنتظرهم بعد تخرجهم، وهذا هو ما اتبعته فى دخول كليات الأزهر، فقد جعلت من اختصاص مجالس إدارة هذه الكليات تحديد العدد الذى يمكن قبوله فى كل عام وذلك لكى أضمن لهؤلاء الطلاب المستقبل الذى ينتظرهم، ولأحفظ للشهادة العالية وشهادة العالمية وشهادة الأستاذية التى سيحملونها المقام والوقار اللائقين لكلٍّ منها، بحيث لا يضطر حاملها أبدًا للامتهان عن طريق الطلب المزرى للرزق».

(٩)

وقد كان الشيخ الظواهرى بوعيه وبصيرته منتبهًا إلى ما سيلقاه من معارضة بسبب مضيه فى سياسته التى تجمع بين الكلاسيكية والإصلاحية معًا، كما كان واعيًا لما يمكن لمنافس له من طراز الشيخ المراغى أن يستثمره من جراء هذا الوضع، وهو يشير إلى أن الشيخ المراغى كان يقول، فيما ينسب إليه، بفكرة تحديد العدد من المنابع، أى عند بداية التعليم الابتدائى، وهى الفكرة التى كان الظواهرى، ببعد نظره وثاقب فكره، يراها قاصرة عن أن تحقق للأزهر تأثيره المطلوب فى المجتمع من حيث التعليم والتثقيف العام، فضلاً عن أنها كانت كفيلة بضمور المعاهد بل إلغائها.

(١٠)

ومن الطريف أن الشيخ الظواهرى كان يعبر عن امتنانه وسعادته أن وجد الشيخ المراغى قد نهج على منهجه حين تولى المشيخة خلفًا له، ولم يأخذ بما كان منسوبًا إليه من فكره:

«. . . وكان طبيعيّا أن مثل هذا التحديد لا يرضى طلب الأقسام الثانوية الذين كانوا على وشك دخول الكليات، إذ أنه يحرم معظمهم من دخولها، فتقدموا باحتجاجات وأحدثوا شغبًا من جراء ذلك، وهنا روى عن فضيلة الشيخ المراغى أنه يخالفنى فى الرأى وأن فضيلته يرى أن الأولى أن يكون تحديد عدد الطلبة عند دخول الأزهر فى السنة الأولى الابتدائية وليس عند دخول الكليات. وظاهر أن مثل هذا الرأى غير منسجم مع فكرة التثقيف العام الذى حرصت على أن يساهم فيه الأزهر مع وزارة المعارف فى تثقيف هذه الأمة المصرية، ولو لاحظنا أن عدد الوظائف الدينية التى تخلو ويصح تعيين متخرجى الأزهر فيها لا تزيد على خمسين وظيفة فى العام الواحد فإنه يتحتم علينا إذا أخذنا برأى الشيخ المراغى المروى عنه والخاص بتحديد عدد الطلاب فى السنة الأولى الابتدائية أن لا نقبل من الطلبة الجدد فى المعاهد كلها بالقاهرة وطنطا والإسكندرية والزقازيق ودسوق ودمياط وأسيوط أكثر من مائتى طالب مثلاً لا غير ينتقلون من سنة دراسية إلى أخرى، وبديهى أن هذا يعد إلغاء للمعاهد الدينية فضلاً عن تفويته لفرصة مساهمة المعاهد الدينية فى التعليم والتثقيف العام».

. . . . . .

«ويسرنى أن فضيلة الشيخ المراغى قد أخذ برأيى هذا بعد جلوسه فى مشيخة الأزهر بعدى، فقد استمر على طريقتى ولم يغير فيها شيئًا».

(١١)

ومن الإنصاف للشيخ الظواهرى وللحقيقة أن نشير إلى ما كان الشيخ الظواهرى يتمتع به من رؤية واعية لكل من الأهداف «الإستراتيجية» «والمرحلية» من الإصلاح التعليمى الأزهرى، ونحن نراه يعبر عن رؤيته للإصلاح فى وضوح شديد ينم عن تمكن الفكرة الإصلاحية من نفسه وعقله، كما يعبر عما أتمه من دراسته المستفيضة لجوانب الفكرة على مدى سنوات طوال من قبل وصوله إلى هذا المنصب الكبير.

وهو يعبر عن إدراكه المبكر لما تم على يديه من تهيئة التعليم الأزهرى للخريجين لسوق العمل والوظائف، بل إن الظواهرى يعبر عن إيمانه بآمال أوسع من هذا وجدها بعيدة عن التحقيق :

« . . . عندما أقدمت على إصلاح الأزهر أردت أن تكون للإصلاح أهداف معينة ليكون للإصلاح فوق حسنيته الذاتية (تأمل هذا التعبير الجميل المراد به ما نقول عنه الآن ما يناظر : بالإضافة إلى عظمته فى حد ذاته) فائدة أخرى عملية يستفيد منها رجال الأزهر ومتخرجوه من ناحية اشتغالهم بعد تخرجهم بالمفيد حقّا من الناحية التى يصلح لها رجل الأزهر».

«ويسرنى أنى قد نجحت فعلاً فى إدراك كثير من هذه الأهداف، ففضلاً عن الاحتفاظ بوظائف التدريس القديمة فى المعاهد الدينية، فإن وظائف تدريس اللغة العربية فى مدارس الحكومة والمدارس الأهلية أصبح (يملؤها) الآن كثيرون من خريجى الأزهر، وبعد قليل سوف يملؤها غيرهم. وكذلك وظائف القضاء الشرعى والمحاماة الشرعية والمأذونية الشرعية أصبحت الآن مخصصة لخريجى كلية الشريعة الإسلامية التى أنشأتها خصيصًا لذلك، وأما وظائف الوعظ والإرشاد فى جميع مراكز القُطر وبنادره وأقسامه وكذلك فى الجيش المصرى ووزارة الأوقاف ووزارة الشئون الاجتماعية وغيرها (لا يملؤها) إلا

المتخرجون من تخصص الوعظ والإرشاد الذى أنشأته وجعلته تابعًا لكلية أصول الدين».

«وكنت أريد أن يكون معلمو التعليم الإلزامى والأولى من علماء الأزهر لولا أنى وجدت أن العلماء يستصغرون هذه الوظائف مع أنى أراها مهمة جدّا فى تربية النشء، فاكتفيت بأن جعلت مساهمة الأزهر فى هذه الوظائف قاصرة على إعطاء الطلاب الأزهريين الحاصلين على الشهادة الثانوية الأزهرية حق التعيين فيها».

(١٢)

يتحدث الشيخ الظواهرى عن إدراكه المبكر لأهمية البعوث الأزهرية للبلاد الإسلامية ومدى ما بذله من جهد فى إيفاد البعوث إلى الصين والحبشة وجنوب إفريقيا، وهو يجاهر بأن هذه البعثات تحقق، من وجهة نظره، فائدة أكثر بكثير من فائدة الابتعاث لأوروبا(!!).

وربما جاز لنا أن نختلف مع رؤيته هذه، لكننا لا نستطيع أن نطلب منه أن يصل إلى الحكمة والخبرة بكل شىء وهو الذى لم يتلق تعليمًا خارج بلاده ومؤسسته الأزهرية، ومن الطريف أن نقرأ فيما يرويه ما يدلنا على بخل إسماعيل صدقى رئيس الوزراء الشديد فى الإنفاق على هذه البعثات:

«. . . اتجه تفكيرى لإيفاد مبعوثين من علماء الأزهر للبلاد الإسلامية التى يحتاج أهلها للتنوير فى مسائل الدين الإسلامى لكى تقوى عندهم الروح الإسلامية فلا يقعوا فى حبائل المبشرين للأديان الأخرى كما تواترت بذلك الأخبار، وكذلك إلى البلاد التى لا يزال أهلها يدينون بالوثنية لكى يرشدوهم للدين الإسلامى الحنيف. وقد رأيت أن مثل هذه البعوث من علماء الأزهر ترسل لهذه البلاد لتنشر فيها الإسلام وتدعمه أولى وأفيد وأقرب لرسالة الأزهر من البعثات التى ترسل من علماء الأزهر لأوروبا لتعلم الفلسفة وغيرها».

«وعندما عرضت هذه الفكرة على جلالة الملك فؤاد سر بها سروراً عظيمًا وكلف رئيس وزرائه وقتئذ إسماعيل صدقى باشا بالعمل على تنفيذها. وأذكر أن إسماعيل صدقى باشا اقترح تخصيص ألف جنيه سنويّا من الأوقاف الخيرية لإيفاد هؤلاء المبعوثين، فأخبرته بأن مثل هذا المبلغ البسيط لا يكفى لمثل هذا العمل الكبير، ورجوته أن ينظر للموضوع نظرة جدية، ثم بعد مجهود كبير وبمساعدة المرحوم الملك فؤاد تمكنت من إرسال بعثتين أزهريتين إحداهما لبلاد الحبشة والأخرى لبلاد الصين، وكانت كل بعثة مكونة من عالمين من أفاضل الأزهريين المعروفين بجودة الخلق، وقد سافروا فعلاً، وقاموا بأعمالهم المجيدة هناك».

(١٣)

ومن الجدير بالذكر أن عهد الشيخ الظواهرى لم يشهد أية خطوات جادة فى سبيل البعثات الأزهرية إلى أوروبا، والواضح أن السبب فى هذا كان هو الشيخ الظواهرى نفسه الذى لم يكن مؤمنًا بفكرة البعثات إلى حد أننا نراه ينتقد بحسن نية بالطبع الطريقة التى اتبعها الشيخ المراغى فى إيفاد بعثات علمية من كبار السن إلى أوروبا:

«. . . ألاحظ أن هؤلاء العلماء الأزهريين يذهبون لأوروبا بعد أن تكون أعمارهم قد جاوزت سن طلب العلم وذلك مضافًا إلى عدم معرفتهم بلغات البلاد الأوروبية التى سيسافرون إليها قبل رحيلهم، مما يجعل الأمر عليهم شاقّا وبدون فائدة خاصة للأزهر لأن أساتذة الجامعة المصرية وهم مصريون ومسلمون يلقون هذه الدروس الآن بالأزهر بكفاءة ونجاح، وإنى أرى أنه لو ذهب هؤلاء الأزهريون لأوروبا لتعلم اللغات الأجنبية أو لتعلم طرق الدعوة الدينية للاستفادة منهم فى نشر الدعوة الإسلامية لكان ذلك أفيد من تعلمهم الآداب والفلسفة».

(١٤)

ونأتى إلى ما يمكن لنا أن نسميه برأى الشيخ الظواهرى فيما أصاب إصلاحاته التعليمية من تعديل بعد خروجه من المنصب، ذلك أن رأيه فى هذه الجزئية يدلنا على مدى تمكن الفكرة الإصلاحية من نفسه، كما يدلنا من ناحية أخرى على درجات التسامح فى فكره.

ومن الطريف أننا نرى الظواهرى لا يخفى تحفظه على أن الشيخ المراغى وضع عند عودته للأزهر قانونًا جديدًا سمى قانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ بإعادة تنظيم الجامع الأزهر، وقد نصت المادة ١٢٨ منه كما يأتى:

«مادة ١٢٨ ـ يلغى المرسوم بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ الخاص بإعادة تنظيم الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية والإسلامية، والقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٣٣ الخاص بتنظيم التخصص فى الجامع الأزهر، وكذلك كل ما خالف هذا القانون من الأحكام».

ومن الجدير بالذكر أن هذين القانونين هما القانونان اللذان وضعهما الشيخ الظواهرى لإصلاح الأزهر وإنشاء الجامعة الأزهرية الحديثة.

ومن الإنصاف للتاريخ أن نذكر أن قانون الشيخ المراغى فيما يختص بإصلاح الأزهر والمعاهد الدينية يكاد يكون هو قانون الشيخ الظواهرى فى كل شىء اللهم إلا فى بعض التغيرات اليسيرة، فقد غير الشيخ المراغى لفظة «هيئة» كبار العلماء بلفظة «جماعة»، كما غير لفظتى «المعهد الأزهرى» اللتين كان قد وضعهما الشيخ الظواهرى بلفظتى «معهد القاهرة» ولفظتى مجلة «نور الإسلام» التى وضعهما الشيخ الظواهرى بلفظة مجلة «الأزهر».

«. . . وأما ما عدا ذلك من الإنشاءات والنظم التى أنشأها أو اتجهها أو أوجدها الشيخ الظواهرى فقد بقيت فى القانون الجديد الذى أنشأه الشيخ المراغى

كما هى، ولكن مع تغيير أيضًا فى أرقام المواد وفى ألفاظها. فكلية اللغة العربية وكلية أصول الدين وكلية الشريعة التى أنشأها الشيخ الظواهرى بقيت جميعها كما هى فى قانون الشيخ المراغى، وأقسام التخصص سواء فى المهنة أو المادة التى أنشأها الشيخ الظواهرى بقيت كما هى أيضًا، والأقسام الابتدائية والأقسام الثانوية وكذلك القسم العام التى أنشأها الشيخ الظواهرى بقيت على حالها، وكذلك المناهج والعلوم التى تدرس بقيت كما هى، والأساتذة الذين (استعارهم) الشيخ الظواهرى من الجامعة المصرية لتدريس العلوم التى لا يدرسها علماء الأزهر بقوا كما هم وكما اختارهم الشيخ الظواهرى».

(١٥)

مع هذا، فإن مذكرات نجل الشيخ الظواهرى تشير إلى تنازل قانون الشيخ الظواهرى عما كان قانون الظواهرى قد كسبه من العمل على إلغاء وجود دار العلوم:

«ولكن هناك نقطة هامة (يقصد مهمة) تسترعى النظر ولابد للمؤرخ من التعرض لها، وهى خلو قانون الشيخ المراغى من الإشارة إلى إلغاء مدرسة تجهيزية دار العلوم تمهيداً لإلغاء مدرسة دار العلوم نفسها واكتفاء بكلية اللغة العربية الأزهرية، كما جاء فى قانون الشيخ الظواهرى.

«فقد انتهزت وزارة المعارف فرصة تغيير قانون الشيخ الظواهرى الذى كان قد كسب للأزهر إلغاء هاتين المدرستين بقصد قصر تخريج مدرسى اللغة العربية بمدارس الحكومة والمدارس الأهلية على كلية اللغة العربية الأزهرية، فأرادت استرجاع هاتين المدرستين كما كانتا من قبل».

ويردف نجل الظواهرى بقوله:

«ويظهر أن الشيخ المراغى لم يعارض الاسترجاع كما عارض الشيخ الظواهرى، أو أنه لم ينجح فى المعارضة كما نجح زميله، فظهر قانونه خلوّا من هذا الموضوع، وبذلك خسر الأزهر هذا الحق الذى كان قد كسبه الشيخ الظواهرى».

(١٦)

كذلك فقد عبر الشيخ الظواهرى فى أكثر من موضع عن سعادته بحفاظ الشيخ المراغى على الإنجازات الصحفية والتنظيمية التى تمت فى عهده، وإن تحفظ على تغير بعض الأسماء معتبراً أن اختياراته كانت أفضل:

«يسرنى أن فضيلة الشيخ المراغى لم يغير فى هذه المنشآت إلا أسماءها... ففى موضوع مجلة «نور الإسلام» التى أنشأتها عقب توليتى مشيخة الأزهر والتى غيّر الشيخ المراغى اسمها من «نور الإسلام» إلى «مجلة الأزهر»، كان قد عُرض علىّ هذا الاسم الذى اختاره الشيخ المراغى، ولكنى فضلت عليه اسم «نور الإسلام» لأن قصدى الأول فى إنشاء هذه المجلة إنما هو نشر الدعوة الإسلامية فى البلاد التى تحتاج لهذه الدعوة من مثل الصين واليابان وجنوب إفريقيا وأمريكا وغيرها، فتسميتها بـ«نور الإسلام» يشعر بأنها تبحث فى الإسلام وتدعو إليه وبذلك قد تغرى بهذا الاسم لقراءتها الراغبين فى زيادة التنور فى الإسلام أكثر مما قد يغرى اسم «مجلة الأزهر»، فقد يكون من أهل تلك البلاد الذين نود إيصال تعاليم الإسلام إليهم مَنْ لا يعرف شيئًا عن «الأزهر» فلا تجذبه لذلك مجلته جاذبية خاصة لقراءتها».

«وأما عن القسمين الابتدائى والثانوى من التعليم الأزهرى بالقاهرة وإطلاقه عليهما اسم «معهد القاهرة» بدلاً من «المعهد الأزهرى» الذى أطلقته أنا عليهما، فإنى ألاحظ أن تسميتى تساعد على التعريف بأن هذين القسمين تابعان للأزهر،

وهو ما نريده دائمًا أن لا نبتعد عنه، هذا فضلاً عن أنى لاحظت أن هناك معاهد أخرى تحمل كلمة «القاهرة» كمعهد القاهرة للتمثيل والسينما، ومعهد القاهرة للتجميل. . . إلخ، فأردت أن أرتفع «بالمعهد الأزهرى» عن مثل هذه التسميات التى تفقده وقاره».

«وأما تغيير لفظة «هيئة» التى وضعتها لهيئة كبار العلماء بلفظة «جماعة» التى وضعها الشيخ المراغى فإنى أظن أن لفظة «هيئة» تؤدى معنى الوقار والاحترام أكثر من لفظة «جماعة»، فهذه تطلق أيضًا على جماعة أنصار التمثيل، وجماعة الفن الجميل. . . إلخ، وإنى أريد أن تعرف أنى لم أخترع لفظة «هيئة» هذه، بل هى مستعملة فى الأزهر منذ أنشئت «هيئة كبار العلماء» رسميّا فى قانون سنة ١٩١١ لتنظيم الجامع الأزهر».

(١٧)

وبعد هذا كله، فإن الشيخ الظواهرى يميل إلى القول بأن تغيير الشيخ المراغى لقانون الأزهر لم يكن صادراً عن مجرد نزعة نفسية بشرية تملكت الشيخ المراغى كما تملكت كثيرين من الرجال فى الشرق، يريد كل منهم إلصاق شرف الأعمال لنفسه ولو كانت من أعمال غيره، وإنما كان هناك غرض آخر مستتر وراء هذه النزعة؟ وأن النقطة السياسية التى قصدها توفيق نسيم باشا من نقل حقوق الملك فى الأزهر إلى رئاسة مجلس الوزراء هى التى استجاب لها الشيخ المراغى، وهى أهم ما فى قانون الشيخ المراغى من تغيير:

«عندما ألغى الشيخ الظواهرى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ الذى يشرك الحكومة مع الملك فى اختيار الرؤساء الدينيين نص صراحة على هذا الإلغاء فى قانونه بأن قال فى المادة ٩٩: وكذلك يلغى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ الخاص بتنظيم سلطة الملك فيما يختص بالمعاهد الدينية وبتعيين الرؤساء الدينيين وبالمسائل الخاصة بالأديان المسموح بها فى البلاد».

«ولكن الشيخ المراغى عندما أراد إعادة هذا القانون لم ينص صراحة فى قانونه على هذه الإعادة، بل اتخذ فى ذلك طريقة إلغاء الإلغاء على حد تعبير الأزهريين، فقد اعتبر أنه إذا إلغى قانون الشيخ الظواهرى إطلاقًا فإنه بذلك يلغى أثر قانون الشيخ الظواهرى لإلغاء القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧، وبذلك يعتبر القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ قد عاد ثانيًا للوجود».

«لقد كانت هذه الطريقة غير الصريحة داعية للاختلاف فى التأويل والتفسير بين الحكومة وبين السراى فيما بعد فى سنة ١٩٤٣ عندما تغيرت الظروف السياسية وعندما أراد مصطفى النحاس باشا إخراج الشيخ المراغى من مشيخة الأزهر أثناء الثورة الجامحة التى قامت بالأزهر ضد الشيخ المراغى فى تلك السنة، فقد تعرض الشيخ المراغى فى سنة ١٩٤٢ وسنة ١٩٤٣ من جراء تدخل السياسة فى الأزهر لنفس ما تعرض له الشيخ الظواهرى فى سنة ١٩٣٥ من جراء تدخل السياسة أيضًا، بل إن تعرض الشيخ المراغى كان أقسى وأشد».

* * *